

رئيس جمهورية إيران الإسلامية
العنوان: شارع باستور ، ميدان باستور ، طهران ،
+98 (21) 64451 :رقم الهاتف

لسعادة الرئيس حسن روحاني

الموضوع: كسر القيود المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات في إيران

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

سعادة الرئيس،

المجتمع المدني الدولي يعبر عن قلقه تجاه الإغلاق العنيف للمجال المدني في إيران نتيجة تقارير حديثة تكشف عن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للعناصر الفاعلة في المجتمع المدني الإيراني . نكتب إليكم ، فخامة الرئيس ، نحثكم على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني المحتجزة ، والتمسك بالحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وفقاً للاتفاقيات الدولية والدستور الإيراني.

المجال المدني في إيران يتفصل بوتيرة غير مسبوقه له حتى بالنسبة للمعايير الإيرانية ، حيث تقوم السلطات في إيران بقمع العمل المدني المستقل بصورة غير قانونية. في العام الماضي ، شهدت إيران صعوداً لا مثيل له في عدد الاحتجاجات الاجتماعية السلمية والمعارضة المدنية على الرغم من وجود نظام سلطوي عنيف و مهدد. لقد شهد العامان الأخيران عددًا مثيرًا للقلق من عمليات الاعتقال على نشطاء المجتمع المدني المناضلين في قضايا البيئة والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدرسين ونقابات العمال والطلاب والمدافعين عن حقوق المرأة. ولهذا السبب ، أطلقت سيفيكس(CIVICUS) ، التحالف العالمي للمجتمع المدني حول العالم ، ومعهد المتطوعين للنشطاء(Volunteer Activists Institute) ، وهي منظمة غير حكومية تركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى وجه التحديد إيران ، حملة عالمية لتحميل المسؤولية للحكومة الإيرانية عن انتهاكاتها الصارخة للحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي في البلاد.

على الرغم من كون إيران موقعة على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، وأحكام الدستور التي تحمي حرية التجمع وتكوين الجمعيات (المادتان 26 و 27 من الدستور الإيراني) ، فإن الناشطين كثيراً ما يتم احتجازهم ومضايقتهم بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. بعض الشخصيات البارزة في المجتمع المدني الإيراني ، مثل نسرين سوتوده التي تواجه عقوبة بالسجن لمدة 38 عامًا و 148 جلد ، صدرت ضددهم أحكام بالسجن لفترات طويلة لتقديمهم المساعدة القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان ، بينما ينتظر آخرون المحاكمة بتهم زائفة بالتجسس و "الفساد على الأرض" التي يعاقب عليها بالإعدام في حالة الإدانة. إن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في السجن مثيرة للقلق أيضاً. في يوليو 2019 ، عثر خبراء حقوق الإنسان من الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء فشل الدولة في توفير الرعاية للمحتجزين ، بمن فيهم المدافع عن حقوق الإنسان أراش صادقي. في حالة أخرى، توفي د. كافوس سيد إمامي ، خبير وناشط بيئي ، أستاذ بجامعة الإمام صادق ومدير مؤسسة التراث الفارسي للحياة البرية ، في السجن في 8 فبراير 2018 ، بعد أسبوعين من الاحتجاز في سجن إيفين. ظروف وفاته لا تزال غير واضحة. ومن بين الناشطين الآخرين المحتجزين حاليًا نسرين سوتوده ونرجس محمدي وفرهاد ميسامي وإسماعيل بخشي وسبيد غوليان وغيرهم.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التعيينات الجديدة ضمن أعلى الرتب العسكرية داخل الحرس الثوري الإيراني ، الذي فرض قيوداً على المجال المدني من خلال إنشاء مكتب جديد (بإقامة الله) لتنظيم القوى الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التابعة للحكومة في هدف تهمة منظمات المجتمع المدني المستقلة. تكشف هذه التعيينات الجديدة عن استراتيجية إيران للهجوم على أي حالة من العصيان المدني. بينما قد دفعت العقوبات الدولية والمصاعب الاقتصادية بالإيرانيين إلى الحد الأقصى مما أدى بهم إلى تنظيم احتجاجات سلمية ، إذ ان حكومة إيران تغلق أبوابها على أفعال المعارضة المدنية ، و هذا مثير للقلق خاصة خلال الأشهر المقبلة قبل الانتخابات البرلمانية في عام 2020.

نتيجة لذلك ، نحن الموقعون، المطالبون بضمان حماية حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ندعو حكومة إيران إلى:

- توجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ، والمقرر الخاص المعني بحرية التجمع والجمعيات السلمية للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في إيران.

- إطلاق سراح جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك سبيل المثال لا الحصر ما يلي: نسرين سوتوده ونرجس محمدي وفرهاد ميسامي وإسماعيل بخشي وسبيد غوليان ، على الفور ودون قيد أو شرط ، مع إسقاط جميع التهم الموجهة إليهم.
- ضمان حماية مراعية للاعتبارات الجنسانية بالنسبة لجميع المدافعات الإيرانيات عن حقوق الإنسان المستهدفة بشكل فريد في إيران ، والعمل مع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة على أسبابه ونتائجه لضمان الإبلاغ عن جميع أشكال العنف ضد المدافعات الإيرانيات عن حقوق الإنسان على كونها حالات عنف ضد المرأة.
- محاذاة ممارسة الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات على النحو المبين في الدستور لأفضل الممارسات الدولية.

مع خالص التقدير ، الموقعون أدناه:

معهد النشطاء المتطوعين (Volunteer Activists Institute)

التحالف العالمي سيفيكس (CIVICUS) من أجل مشاركة المواطنين

مسيرة المرأة العالمية (Women's March Global)

مركز حقوق الإنسان في إيران (Center for Human Rights in Iran)

سنترنس فراند

شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب إفريقيا ((West African Human Rights Defenders Network))